وعلى حدوده وحقوقه وعايناه وشاهداه وتفرقا عن الرضى بهذه القسمة وامضياه ولزوما
وقبلاها قبولا شرعيا فان كانت القسمة في فرض جميعا وقف وقد قاسم فيها الناظران
وقبلاها قبولا شرعيا ويقول هذا ما اقتسم عليه فلان وهو الناظر الشرعي في المدرسة الفلانية
وقد اذن في ذلك الحاكم الكاتب المكان الفلاني وهو الناظر الشرعي في كتاب وقفها
الكاتب بالمكان الفلاني وحدد ها وحدد ها وفي اوقافها الحدود الموصوفة في كتاب وقفها
وفلان وهو الناظر الشرعي في الجامع الفلاني ونصفه وحدده وتذكر بقعته وفي اوقافه
الحدود الموصوفة في كتاب وقفه وهما متقاسمان باذن سيدنا ومولانا قاضي القضاة
فلان الدين المالكي او الحنبلي الحاكم المكان الفلاني وامره الكريم في هذه المقاسمة من
المصلحة الظاهرة للجهتين المشار اليهما اعلاه بعد ان ثبت عنده ثبت الله محرره ان
العقرة المحدودة الموصوفة ادناه قابلة للقسمة نصفين محتاكمة لهما وان المصلحة
في ذلك لجهتي الوقفيتين المذكورين وان العقرة المحدودة ادناه وقف صحيح شرعي
على الجهتين المذكورتين نصفين وان المقاسمين المذكورين هما الناظران في الوقفين المذكورين
بالطريق الشرعي وبعد استيفاء شرائطه الشرعية واعتباره ما يجب اعتباره شرعا قاسم
المقاسمان المذكوران اعلاه بالاذن الشرعي المشار اليه ما هو وقف على الجهتين
المذكورتين اعلاه بينهما نصفين وذلك جميع القرية واراضيها المنسوبة الى بناف
فلان رحمه الله تعالى على الجهتين المذكورتين التي هي من كذا وكذا وعمل كذا وتشمل
على كذا وكذا ويحيط بها وباراضيها حدود اربعة وتكمل الحدود الى آخرها
ثم يقول تحقق ذلك كله الى آخره بمقاسمة شرعية صحيحة جرت بين المتقاسمين
المذكورين على سداد واحتياط من غير عسف ولا حيف ولا شطط بتولي قاسم من
قاسم المسلمين بمن له علم وخبرة بقسم ذلك وهو الشيخ الامام العالم العامل الفاضل
فلان الدين حمال الحساب شرف الكتاب العدل الخبير والماهر النحرير فلان
الفلاني الذي انتدبه المتقاسمان المشار اليهما لهذه القسمة واوراز العقرة
وبعد التماثل في اراضيها واعتبار ما يجب اعتباره شرعا ورضي من يعتبر رضاه لهذه
القسمة بعد وقوعها على الوجه الآتي تعيينه في هذا الكتاب واخراج العرعة
الشرعية التي يثبت بها القسم وثبوت ذلك جميعه عند سيدنا قاضي القضاة فلان
الدين المشار اليه الثبوت الشرعي فكان ما خص جهة وقف المدرسة المشار اليها الكائن
النصف الجانب الشرقي من العقرة المذكورة وما خص جهة وقف الجامع المشار اليه يحيط
النصف الجانب الغربي من العقرة المذكورة بمقتضى اخراج القرعة الشرعية وانفصل
بين كل جانب وجانب بما تحصل معلوما لا يكاد يقع فيه المتقاسمان المشار اليهما لمعرفة
تامة نافية للجهالة وكان ما اصاب كل جهة وقف من هاتين الجهتين وفاها حقها واكملا
لنصيبها وتسلم كل واحد من المتقاسمين ما اصاب جهته حسبما افرز لهما
بهذه القسمة وصار ما اصاب كل جهة وقف على جهته ومختصا بها دون الجهة الاخرى

وقد

وقد وقف المتقاسمان المذكوران اعلاه على جميع القرية المحدودة اعلاه وعلى حدودها
وحقوقها وعايناذلك ونظراه وشاهداه وخبراه الخبرة التامة الكاملة النافية للجهالة وتفرقا عن الرضى التام
بهذه القسمة واعترفا بصحتها وامضياها ولزوما فما كان في ذلك من درك او تبعه فضمانه لازم
حيث يوجب الشرع بعد له وقبلاه قبولا شرعيا وان كانت المقاسمة وقعت على
قطع ارضين فيذكر الصدر من اوله الى ها هنا ثم يقول افرز المقاسم المشار اليه
هذه القرية قطعا وعد لكل قطعة ارض قسمين نصفين متساويين ثم ذكر ذلك ما
قسم عليه المتقاسمان المذكوران قسمة اولى ارض كذا ودرعها قبلة وشمالا لا
كذا وشرقا وغربا كذا ويحدد ها ويعين درعا من كل جانب من جوانبها الاربع وان
كانت مربعة فيذكر انها مربعة وان كانت مستقيمة فيذكر التشبيه وهل هو مثلث لا يظهر
فيه الحد الرابع او يكون الدرع في جهة اقل درعا من الدرع في الجهة الاخرى فيحرره
ثم يقول فاصاب جهة المقاسم الاول بحصته من هذه القطعة وهي النصف الجانب
الفلاني منها وذرعه في قبلته شرقا بغرب كذا وكذا ذراعا وفي شماله شرقا بغرب
كذا وكذا ذراعا وفي سمتها كذا ثم يكمل الدرع من الجانبين الآخرين وهو الشرقي
والغربي فيقول ودرعه في شرقيه قبلي شمالي كذا وفي غربيه قبلي بشمال كذا
وكذا واصاب جهة المقاسم الثاني بحصته وهي النصف الآخر الجانب الفلاني ووصف
درعه من الجوانب الاربع على نحو ما وصف في الجانب الذي قبله ثم يقول ومنها اقتسماه
بقسمة ثانية ارض كذا وبفعل فيها ما فعل في القطعة الاولى ثم يقول ومنها اقتسماه
قسمة ثالثة وبفعل كذلك قطعة بعد قطعة الى ان ينتهي الى آخر القطع ويفعل بين
كل جانب من كل قطعة ارض وبين جانبها الآخر بما تحصل معلوما ثم يقول عرفه المتقاسمان
المذكوران معرفة تامة نافية للجهالة وكان ما اصاب كل واحد من المتقاسمين المذكورين
بهذه القسمة وفاها حقها واكملا لنصيبه وتسلم كل واحد من المتقاسمين المذكورين
ما افرز له بهذه القسمة وصار ذلك بيده يتصرف فيه بطرق الشرع وقد وقف
المتقاسمان المذكوران اعلاه على ذلك كله وعلى حدوده وحقوقه المواصلة ورآياه وشاهدا
وخبراه الخبرة التامة الكاملة النافية للجهالة وتفرقا عن رضى بهذه القسمة
والامضاء واللزوم لما كان في ذلك من درك او تبعه فضمانه لازم حيث يوجب الشرع
الشريف بعد له وقبلاه قبولا شرعيا وذلك على نحو ما تقدم شرحه وصورة مقاسمة اخرى
تقاسم فلان وفلان وشهود هما عارفون بالمقاسم الاول مقاسم عن نفسه ونائبا عن
الكرم العالي المرحوم المملوك القضائي الفلاني قاضي القضاة ببلد كذا او يقول وبادن
سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان الدين وامره الكريم على الايتام الصغار الذين هم
تحت حجر الشرع الشريف وهم فلان وفلان وفلان اولاد فلان المارا ي لهم في ذلك
من الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة الظاهرة المسوغة للقسمة عليهم شرعا

الشرع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)